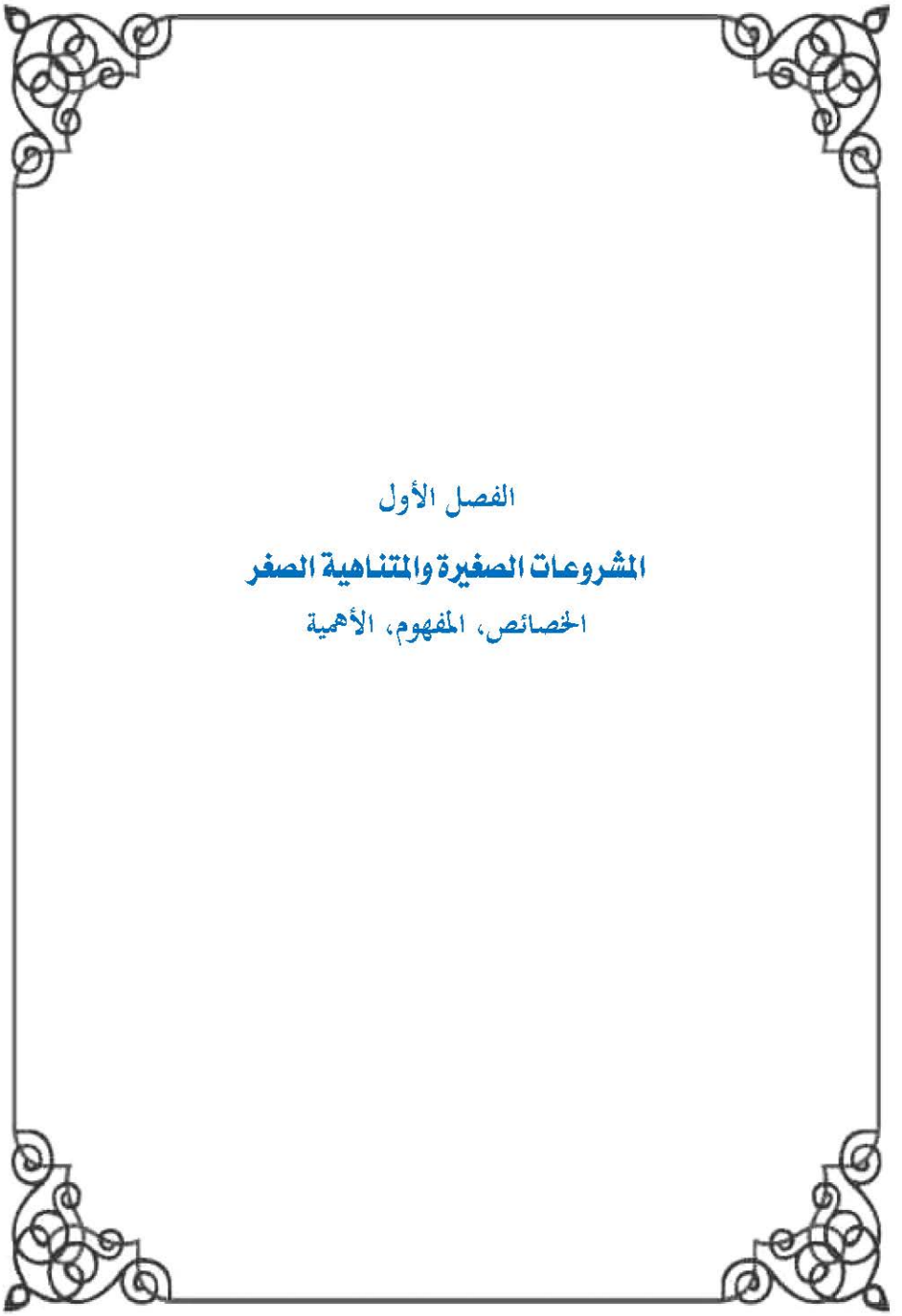

الفصل الأول

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

الخصائص، المفهوم، الأهمية

الفصل الأول

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

الخصائص، المفهوم، الأهمية

مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة:

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

قبل الخوض في تحديد مفهوم المشاريع المتناهية الصغر، لا بد من استعراض المفاهيم التي سبقته ومن ثم مهدت لظهوره، كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يصعب الإتفاق على إيجاد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، فكلمة "صغيرة" تشتمل على مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حتى في داخل الدولة الواحدة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفًا للمشروعات الصغيرة في (٧٥) دولة.

تمتد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث إتجاهات:

تعريفات من قبل المؤسسات الدولية، والتعاريف المتعلقة بالقوانين لكل دولة، وتعريفات الصناعة. إن العثور على معيار عالمي موحد هو محل جدل وانتقاد من قبل المؤسسين، والاقتصاديين والأكاديميين وحتى الصناعيين[1].

وعلى الرغم من ذلك فهناك معايير مختلفة لتعريفها أهمها:

عدد العاملين، معيار إجمالي رأس المال المستخدم أو إجمالي قيمته، فضلًا عن قيمة المبيعات، وما يمكن أن توفره من قيمة إضافية أو حجم الناتج وكذلك مقدار ما يمكن أن توفره من العملة الصعبة لاقتصاد الدولة من ناحية التصدير أو من ناحية التعويض عن الواردات.

---

(1) Gentrit Berisha& Justina Shiroka Pula(2015), Defining Small and Medium Enterprises: a critical review, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, IIPCCL Publishing, Tirana-Albania, Vol.1No.1,March2015.p.18

عدد العاملين هو أكثر المعايير شيوعًا في تصنيف المشروعات الصناعية خاصة الصغيرة منها، وهنا يوجد -أيضًا- اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى للعدد. ففي ألمانيا لا يزيد العدد على ٤٩ مشتغلًا وفي إنكلترا يصل العدد إلى ٢٠٠ عاملٍ، أما في اليابان فبحدود ٣٠٠ عامل، في حين أن هناك دول استقر الرأي فيها إلى الأخذ في الاعتبار بمبدأ مقدار الاستثمار عند تحديد ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال أصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعرف بأنها تلك التي لاتتجاوز تكاليفها الاستثمارية (٧٥٠) ألف دولار، أما المشروعات الصغيرة فبحدود (٦٥) ألف دولار. في حين نجد أن مصر مثلًا تمزج بين عدد العاملين وبين قيمة الأصول الثابتة إذ تعرف وزارة الصناعة المصرية المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي لاتزيد أصولها الثابتة عن (٥٠٠) ألف جنيه مصري ويتراوح عدد العاملين فيها مابين (١٠) إلى (١٠٠) عاملًا، استنادًا إلى ما تقدم نجد أن المعيار المستخدم من دولة إلى أخرى والذي يعتمد عليه في تعريف المشروعات الصغيرة يختلف تبعًا لحالة ومستوى التطور والنظام الاقتصادي السائد. ولا يعد تعريف المشروع الصغير أو المتوسط ثابتًا حتى على مستوى المؤسسة الواحدة، فقد خضع التعريف مثلًا على مستوى مفوضية الإتحاد الأوروبي إلى تطور مستمر سنوًيا خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م. فقد اعتمدت المفوضية الأوروبية "معيار عدد العاملين" كمعيار رئيس للتمييز مابين المشروع الصغير وغيره، ومع ذلك، استحدثت المعيار المالي كمعيار مساعد وضروري من أجل فهم النطاق الحقيقي والأداء للمؤسسة وموقعها مقارنة مع منافسيها" (المفوضية الأوروبية: ٢٠٠٣م، البند ٤)، بينما حدد الإتحاد الأوروبي تعريفًا آخر وذلك من خلال دليل المعايير للمؤسسات الصغيرة وغيرها، حيث اعتمد: عدد العاملين ومقدار مبيعاتها السنوية والميزانية السنوية (المفوضية الأوروبية: ٢٠٠٥). ثم تقرر أن يكون معيار عدد العاملين إلزاميًا للتمييز، مع اعتماد واحد من المعايير المالية بصورة اختيارية. ومحددات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٠٥م، يمكن تلخيصها في الجدول (١).

جدول (١)

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير الاتحاد الأوروبي

تصنيف المؤسسة	عدد العاملين	حجم المبيعات السنوية	(أو) الميزانية العمومية السنوية
متوسطة الحجم	< ٢٥٠	≤ €٥٠ مليون	≤ €٥٠ مليون
صغيرة	< ٥٠	≤ €١٠ مليون	≤ €١٠ مليون
متناهية الصغر	< ١٠	≤ €٢ مليون	≤ €٢ مليون

المصدر: Annual Report on European SMEs 2017/2018، p.13

ويستخدم البنك الدولي ثلاثة معايير كمية للتمييز مابين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عدد العاملين، ومجموع الموجودات بالدولار الأمريكي والمبيعات السنوية بالدولار الأمريكي (مجموعة التقييم المستقلة: ٢٠٠٨م).

لذا فإن المؤسسة يجب أن تفي بالمعايير الكمية لعدد العاملين وأحد المعايير مالية ليتم تصنيفها على أنها متناهية الصغر، أو صغيرة، أو متوسطة. جدول رقم (٢).

جدول (٢)

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير البنك الدولي

تصنيف المؤسسة	عدد العاملين	حجم المبيعات السنوية	(أو) الميزانية العمومية السنوية
متوسطة الحجم	< ٥٠ ≤ ٣٠٠	< ٣ $ مليون ≤ ١٥ $ مليون	< ٣ $ مليون ≤ ١٥ $ مليون
صغيرة	< ١٠ ≤ ٥٠	< ١ $ مليون ≤ ٣ $ مليون	< ١ $ مليون ≤ ٣ $ مليون
متناهية الصغر	< ١٠	≤ $١٠٠,٠٠٠	≤ $١٠٠,٠٠٠

المصدر: Independent Evaluation Group (2008)

كما تتباين الدول فيما بينها في تحديد عدد العاملين بين تصنيف المؤسسات مابين متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة وحتى الكبيرة، (لاحظ جدول رقم (٣)).

جدول (٣)

عدد العاملين بحسب نوع المؤسسة في بلدان مختلفة

	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	كبيرة
دول الاتحاد الأوروبي: آيسلندة والنرويج	١-٩	١٠-٤٩	٥٠-٢٤٩	٢٥٠+
استراليا	٠-٩	١٠-٤٩	٥٠-١٩٩	٢٠٠+
كندا	٠-٩	١٠-٤٩	٥٠-٤٩٩	٥٠٠+
اليابان	٤-٩	١٠-٤٩	٥٠-٢٤٩	٢٥٠+
كوريا	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-١٩٩	٢٠٠+
مكسيكو	٠-١٠	١١-٥٠	٥١-٢٥٠	٢٥١+
نيوزلندة	١-٩	١٠-٤٩	٥٠- ٩٩	١٠٠+
تركيا	١-١٩	٢٠-٤٩	٥٠- ٢٤٩	٢٥٠+
الولايات المتحدة	١-٩	١٠-٩٩	١٠٠-٤٩٩	٥٠٠+

المصدر: OECD (2010)

كما أن هناك دولًا عتمدت مقدار الإستثمار لتحديد ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال أصبحت المشروعات الصغيرة في الهند تعرف بأنها تلك التي لاتتجاوز تكاليفها الاستثمارية (٦٥) ألف دولار، في حين نجد أن مصر مثلًا تمزج بين عدد العاملين وقيمة الاصول الثابتة إذ تعرف وزارة الصناعة المصرية المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي لاتزيد أصولها الثابتة على (٥٠٠) ألف جنيه مصري ويتراوح عدد العاملين فيها مابين (١٠) إلى (١٠٠) عاملًا.

مماتقدم نجد أن المعيار المستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة يختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لحالة ومستوى التطور والنظام الاقتصادي السائد. لذا يصعب إيجاد معيار محدد يجمع أو يوحد كل الإختلافات في الرؤى، يمكن تعميمه على جميع المشروعات الصناعية وغير الصناعية في دول العالم المختلفة، فما قد يعتبر مشروعًا صغيرًا في اقتصاد معين يمكن أن يعد مشروعًا كبيرًا في اقتصاد آخر.

وفي هذا السياق حاولت منظمة العمل الدولية، وضع معايير للمشروعات الصغيرة منها عدد المستخدمين، ورأس المال المستثمر، وحجم المبيعات وهيكل الإدارة ومستوى التكنلوجيا، أو أية معايير أخرى تعد مناسبة وفقًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

وقد يختلف التصنيف ضمن إطار الدولة الواحدة بحسب نوع الصناعة، وعلى خلفية ما تقدم أخذت العديد من الدول، ومنها: العراق بمعيار عدد العاملين؛ حيث يعرف المشروع الصغير فيه بأنه ذلك المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن عشرة أشخاص. وكما هو الحال في المشاريع الصغيرة، يصعب العثور كذلك على إيجاد تعريف محدد للمشروع متناهي الصغر، بل قد يكون الأمر نادرًا على مستوى قوانين وتعليمات الدول العربية -على سبيل المثال-، لذا فإن هذا المفهوم، يختلف من دولة إلى أخرى (حسب درجة التقدم والتطور العلمي)، ومن جهة تمويلية إلى أخرى (من حيث مقدار التمويل).

عرّف جونسون المشروع متناهي الصغر: بكونه ذلك المشروع الذي لا يدوم أكثر من أربعة أشهر ولايعمل به أكثر من أربعة أشخاص[١].

ويلاحظ على هذا التعريف:

تأثره بدرجة التطور العلمي والتقني في الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي له انعكاسه على العمر الإنتاجي للمشروع، وعلى وفق المجلة الرسمية للاتحاد الأوروبي، فإن المشروع يكون متناهيًا للصغر إذا كان عدد العاملين فيه أقل من ١٠، ويقل رأسماله عن ٢ مليون يورو[٢].

وفي ماليزيا فإن المشروع يعد متناهيًا للصغر، إذا ما كان عدد العاملين فيه أقل من

(1) Johnson, James H. Micro Project Cause Constant Change. http://cf.agilealliance.org/articles/system/article/file/1053/file. Pdf (22/12/12).
(2) Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small, and medium-sized enterprises (2003/361/EC), Official Journal of the European Union, L 124/36, 20 May 20003.

(٥) ويقل رأسماله المستثمر عن (٢٠٠) ألف ريال ماليزي[١].

أما على مستوى العالم العربي، فإنّ موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في المملكة العربية السعودية، عرف المشروع متناهي الصغر بكونه، ذلك المشروع الذي يعمل فيه من (١-٥) عاملين، ويقل ريعه عن ثلاثة ملايين ريال سعودي[٢].

فيما يتعلق بالخصائص التنظيمية والشخصية للمشروعات الصغيرة[٣]، فيمكن القول إنها تدار من قبل فرد أو مجموعة من المالكين لها، وتقع مسؤولية إتخاذ القرار على عاتق المدير التنفيذي لها. فضلًا عن وجود علاقات مباشرة بين العاملين والإدارة العليا لعدم وجود مستويات للإدارة الوسطى في هذه المشروعات.

وعرّف الاتحاد المصري للصناعات المشاريع متناهية الصغر: بكونها تلك المشاريع التي عمل فيها أقل من ١٠ عاملين، وقل رأس مالها عن ٥٠ ألف جنيه مصري، ولا تزيد مبيعاتها السنوية على ٥ ملاين جنيه مصري[٤].

مما سبق يمكن تمييز المشروع متناهي الصغر عن المشروع الصغير بالآتي:

١. عدد العاملين، الذي يمثل مقدارا أقل من العاملين في المشروع الصغير، ويختلف تحديد العدد بإختلاف المنهجية التي تتبعها تلك الدولة.

٢. قصر العمر الإنتاجي للمشروع متناهي الصغر بالمقارنة مع المشروع الصغير.

---

(1) Aheene Lahsasna (2010) The role of cash waqf as a financial instrument in financing small and medium sized enterprises, Awqaf,No.19- Year10- Zu al Hija1431H,Nov.2010.p.33

(2) https://www.monshaat.gov.sa/ar/serviceslist.

(3) Remand, L Small Bussiness, Jon Willy -3 &Sons, Inc. Canada, 1983, (1) (2).

(٤) منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى، دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، اكتوبر ٢٠٠٣م، ص٢٦.

٣. انخفاض مقدار رأسمال المشروع متناهي الصغر بالمشروع الصغير.

٤. انخفاض الريع المتحصل عليه بالمشروع متناهي الصغر بالمقارنة بالمشروع الصغير.

الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على ٩٠% من إجمالي المؤسسات في العالم، وتوظف ٦٣% من مجموع القوى العاملة على المستوى العالمي(١)، شكلت المشاريع متناهية الصغر ما مقداره ٩٣% من مجموع المؤسسات العاملة في الإتحاد الأوروبي، وأسهمت في تحقيق ٢٠,٨% من إجمالي القيمة المضافة، واستخدمت ٢٩,٤% من إجمالي القوى العاملة، وذلك في عام٢٠١٧م(٢).

أما بالنسبة لآسيا فلم يحصل الباحث على بيانات مستقلة للمشاريع متناهية الصغر، حيث غالبًا ما تدمج بياناتها مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فوفقًا لمسح أجراه بنك التنمية الآسيوي (ADB) في (١٤) دولة من المناطق التابعة له، توصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جنبًا إلى جنب مع المشاريع متناهية الصغر، تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي المنشآت في كل دولة من الدول الممسوحة(٣).

في اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة الحجم المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والابتكار، حيث تشكل أكثر من ٩٧٪ من إجمالي الشركات وتوظف أكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة في جميع أنحاء المنطقة(٤).

---

(1) Munro, D. (2013).A Guide to Financing SMEs. New York: Palgrave Macmillan.
(2) Annual Report on European SMEs 2017/2018, p.14.
(3) Asian Development Bank (ADB). 2014. Asia SME Finance Monitor 2013. Manila: Asian Development Bank.
(4) Asia-Pacific Economic Cooperation, 2018, Small and Medium Enterprises Working Group, https://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working-Groups/Small-and-Medium-

في إندونيسيا، تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٩٩٪ من إجمالي الأعمال التجارية، وتوفر ٨٩٪ من العمالة في القطاع الخاص في البلاد، وتساهم بنسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي(١).

وأسهمت تلك المؤسسات في تايلاند بـ (٣٧,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعام نفسه، كما استهدفت تايلاند زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٤٠٪ أو أكثر وذلك في استراتيجية بلادها عام ٢٠١٢م. وفي ماليزيا بلغت مساهمة تلك المؤسسات (٣٢,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام نفسه، إلا أن مساهمة تلك المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في كازاخستان خلال ٢٠١٠-٢٠١٢م، حيث بلغت ١٧,٣٪ في عام ٢٠١٢م(٢).

أما في العالم العربي وحسب قواعد البيانات لمنظمة (OECD) التي لديها برنامج مشترك استثماري مع بلدان "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" فإنه يقدر وجود ١٢ مليون منشأة صغرى، وصغيرة ومتوسطة في البلدان العربية، وهذه تمثل ٩٥% من منشآت القطاع الخاص، ولكن لا تمثل المنشآت التي يزيد عدد عمال الواحدة منها على ٥٠ عاملًا إلا ١% فقط من إجمالي المنشآت.

ويشير تقرير لمنظمة العمل العربية إلى أن المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم تمثل أكثر من ٩٠% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، حيث توظف حوالي ٦٠% من القوى العاملة وتشارك بما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات، وقد أعلن المدير العام لمنظمة العمل العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

=

Enterprises.
(1) Asian Development Bank. 2018. "Asian Development Outlook 2018: How Technology Affects Jobs."
(2) Asian Development Bank (ADB). 2014. Asia SME Finance Monitor 2013. Manila: Asian Development Bank.

هي قاطرة التنمية خلال الفترة المقبلة مشيرًا إلى أن الوطن العربي يوجد به حوالي (١٢) مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي (٣٠) مليون شخص[١].

يمكن القول إن نجاح هذه المشروعات يعتمد على المهارات الإدارية التي تمتلكها والريادة وتحمل المخاطرة، لذلك يتطلب توافر خصائص شخصية كالموهبة والخبرة والمعرفة والمهارة في إطار الخصائص السلوكية بهدف تحقيق أقصى الأرباح، وأشار البروفيسور Collin Barrow رئيس مجموعة الشركات في كلية Greenfield للإدارة في بريطانيا إلى الأهمية الكبيرة التي تخلقها المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني بالإشارة إلى السمات التي تمتاز بها تلك الصناعة **وحددها بـ:**

١. الاستجابة للتغيير.
٢. الابتكار والتجديد.
٣. خلق فرص عمل جديدة.

ويمكن إجمال أبرز الخصائص (characteristics) التي تتمتع بها المشروعات متناهية الصغر والتي مثلت دافعًا مهما وراء الاهتمام بها من قبل حكومات دول العالم المختلفة **من خلال أنها:**

١. تلعب دورًا مهمًا في زيادة القيمة المضافة للانتاج الصناعي وخاصة بعد تطور البعض منها تطورًا تكنولوجيا حديثًا بحيث أصبحت تنتج سلعًا عالية الجودة، كما أنها تمتاز بسهولة تغيير خطواتها الانتاجية وتكون أكثر استجابة للتغيرات في الأذواق كما تمتاز بأنها لا تحتاج إلى دراسات جدوى اقتصادية معقدة[٢].
٢. تسهم بشكل أساس في الحياة الاقتصادية سواء كانت منشآت مستقلة أو

---

(١) ورقة عمل اتحاد رجال الاعمال العرب المقدمة الى المؤتمر العربي الاول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في فندق ماريوت القاهرة بتاريخ ٢٣/ ٢٠١٣/٥م.

(٢) إحسان خضر -تنمية المشاريع الصغيرة- إصدارات جسر التنمية -الكويت- العدد التاسع -٢٠٠٣م ص٢٣.

مقاول من الباطن ومنشآت تابعة ليس فقط لعددها وتنوعها ولكن لانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي في تنمية الأقاليم ولدورها المتكامل في دعم المصانع الكبيرة وخلق بيئة صناعية خصبة وكمصدر للتحديث المطرد للصناعة والتجارة.

٣. ميزتها من حيث طبيعتها التنظيمية كونها تتخذ صيغة الملكية الخاصة مما يجعلها بالضرورة لا تستوجب وجود تعقيدات إدارية في تنظيمها (كمجلس الإدارة وغيرها من التنظيمات الإدارية والتي لا بد من وجودها في المشروعات الكبيرة). وهو ما يدفعها إلى السعي لتحقيق النجاح والنمو والتطور من خلال الجدية في العمل وسرعة اتخاذ القرار واستجابة لمتغيرات السوق وظروفه سواء من حيث كمية الانتاج أو مواصفاته وعدم الحاجة إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع ومحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنلوجيا المستخدمة.

٤. انخفاض مقدار رأس المال المطلوب للاستثمار، إذ أنها تقوم على أساس ملكية رأس المال والملكية الفردية هذا فضلًا عن كونها تمثل مصدرًا مهما في زيادة المساهمة في توليد فرصٍ عدةٍ للعمالة وتشغيل أعدادٍ كبيرةٍ من الأبناء في صناعاتٍ حرفيةٍ ومنزليةٍ وبخاصةٍ فئة الشباب من خريجي الجامعات والتخفيف من حدة مشكلة البطالة وذلك بتكلفة منخفضة نسبيًا مقارنة بالصناعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء على ميزانيات الدول المتخلفة في هذا المجال.

ففي دول منطقة شرق آسيا والباسفيك تشكل المشاريع الصغيرة مايزيد عن ٩٥% من إجمالي المشاريع، كما أنها تعمل على الاستفادة من المواد الأولية والمحلية المتوفرة بدلًا عن بقاءها معطلة.

كما تمتلك القدرة على الإنتشار جغرافيا مما يهيئ البيئة الاقتصادية للتنمية الإقليمية Development Regional-Economic شاملة وكفوءة ومتوازنة باتجاه حل مشكلة

البطالة وتحقيق المزيد من الترابط الرأسي والأفقي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وكذلك تتلاءم المشروعات الصغيرة من خلال احتياجاتها التمويلية المحدودة ومستوى التنمية الانتاجية.

٥. تنمية قدرات أصحاب المواهب والإبداعات وأصحاب براءات الاختراع، ذلك أن نسبة الإبداع التكنلوجي في المشاريع الصغيرة وبضمنها المشاريع متناهية الصغر تصل إلى ٣٩,٨% في الولايات المتحدة و ٣٨,١% في بريطانيا وفي ألمانيا وفرنسا بواقع ٣٣,٣%. وعليه أولت حكومات تلك الدول أهمية خاصة لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة خاصة ما يتعلق منها بجانب الابتكار والبحث والتطوير لوجود عوامل مساندة ومشجعة، **أهمها**:

أ- إمكانية استثمار المجالات التي لا توليها المشاريع الكبيرة الإهتمام نفسه في حقل البحث العلمي.

ب- قابلية هذه المشروعات على تحسين المكتشفات والمخترعات والأجهزة وتجديدها.

٦. قلة كلفة المخاطرة نظرًا لقلة كمية وتكلفة الإنتاج، إذ توجه الاستثمارات مباشرة إلى عملية الإنتاج كما أن صغر حجم رؤوس الأموال نسبة إلى المشروعات الكبيرة يقلل من حجم المخاطرة وبالتالي من حجم الخسائر.

٧. يمكن أن تكون مشروعات صناعية مخصصة لإنتاج معدات معدة للتصدير وعلى سبيل الإبانة، إن بعض المشروعات الكورية الجنوبية تصدر حوالي ٩٥% من إنتاجها للخارج. والذي يجعل منها مصدرًا مهما لجلب العملة الصعبة إلى الاقتصاد الوطني كذلك المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، ففي ألمانيا تمثل ٦٦% من إجمالي الصادرات الصناعية وفي إيطاليا بحدود ٤٧% وفي اليابان حوالي ٣٠%، أما الولايات المتحدة فتمثل نسبة إجمالي المشاريع الصغيرة

بين المصدرين حوالي ٩٦% قاموا بتصدير حوالي ٣٠% من إجمالي الصادرات الأمريكية[١].

أما بالنسبة للمنافع الاجتماعية (Social Utility) التي تقدمها المشروعات الصناعية متناهية الصغر فيمكن القول إنها تساعد على تخفيف حدة الفقر إلى حد بعيد مع إمكانية رفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقرًا في المجتمع إما بتوفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة أو لقيامهم بدعم تكوين مشروع يتناسب مع إمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وخصوصًا في المناطق الفقيرة والأرياف وما في ذلك من تنمية الاقاليم.

وأبرز مثال على ذلك برنامج إقامة المشروعات في بنغلادش والذي تم على أساس توفير التمويل للفئات الفقيرة والذي حقق نجاحًا منقطع النظير في مجال توفير الوظائف ورفع المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي تحقيق نوع من التوازن والاستقرار الاجتماعي فضلًا عن تشغيل النساء وهو ما قد يساعد في توليد مصادر مدرة للدخل في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية وامكانية تشغيل العمالة الفائضة في القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) كصناعات مكملة للإنتاج الزراعي في إطار المجمعات الصناعية -الزراعية.

المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات عدة تتمثل في:

زيادة المنافسة، والمقدرة على التكيف مع التغير سريع الطلب في السوق، والتغير التكنولوجي، والقيود المفروضة على القدرات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والإبداع.

لم تتحقق بالنسبة للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان القدرة على النهوض بدورها، نظرًا لعوامل تتعلق بحجمها الصغير **هي:**

١. (نقص الموارد المالية والتكنولوجيا والأيدي العاملة الماهرة والوصول إلى

(١) سوبرمانيان، التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: بعض القضايا العامة -تعريب د. طلعت الدمرداش إبراهيم. مجلة آفاق اقتصادية. العدد ٥٧ لعام ١٩٩٧م.

الأسواق، ومعلومات السوق).

٢. نقص وجود وفورات الحجم.

٣. ارتفاع تكاليف التحول بالمقارنة بالشركات الكبيرة.

٤. عدم وجود الشبكات التي يمكن أن تساهم في سد النقص في المعلومات والدراية والخبرة من الأسواق المحلية والدولية.

٥. زيادة منافسة السوق والتركز من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات الناجمة عن العولمة والتكامل الاقتصادي.

٦. عدم القدرة على منافسة الشركات الأكبر حجمًا من حيث الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار (المنتج، الجانب العملياتي، والتنظيم).

٧. مواجهة الاضطرابات وعدم الاستقرار، ونقص وجود الحماس التنظيمي، والمقدرة، والدراية[١].

هناك معوقات[٢]، تحد من نمو المشاريع الصغيرة سواء على الصعيد الفني والإداري أو من ناحية التمويل، فضلًا عن مدى توفر البيئة الاقتصادية الملائمة للدعم والحماية اللازمتين، فعلى الصعيد الفني والإداري تبرز هناك مشاكل متعددة منها أن القائم على عملية الاستثمار لا يجد السهولة التي تمكنه من إعداد الأيدي العاملة التي يحتاجها أو نوعية التكنلوجيا من مكائن أو آلات أو المعدات المطلوبة، والمقصود هنا عدم وجود

---

(1)Naoyuki Yoshino and Farhad Taghizadeh-Hesary, Major Challenges Facing Small and Medium-sized Enterprises in Asia and Solutions for Mitigating Them, ADBI Working Paper Series, No. 564, April 2016,p.5.

(٢) انظر في هذا المجال، عماد أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، ورقة عمل،

www.jps-dir.net

عبدالله بن حمود الجيفلي، تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، شراكة،

www.oea-oman.org/jufaily.pdf؛ ص٢١

أسامة عبدالمجيد العاني، دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة.

حاضنات أو مكاتب توفر المعلومات اللازمة التي يحتاجها المستثمر بالنسبة لطبيعة الأيدي العاملة التي يتطلبها المشروع إذ أن هذه الخدمة وإن كانت موجودة فهي في مناطق محدودة من العالم وتحديدًا في الدول المتقدمة صناعيًا، فبالنسبة لعملية تجهيز الآلات التي تحتاجها هذه الصناعة هناك تعقيدات الروتين الإداري الحكومي وخصوصًا في البلدان النامية وصعوبة الحصول على إجازات الاستيراد وإنجاز المعاملات اللازمة والتي تزداد مع تنامي الفساد الإداري المستشري في أغلب هذه الدول وبسبب أن عملية الاستثمار تتم من قبل الأفراد هذا سيؤدي في أغلب الأحيان إلى استيراد الآلات وتقنيات قديمة تؤدي في النهاية إلى عدة مصاعب ومعوقات في المستقبل تبرز أمام المنشأة وغيرها من المشاكل الاخرى.

أما على الصعيد الإداري فإن طبيعة المشروعات متناهية الصغر عادة ما يؤول أمر إدارتها إلى صاحب المشروع نفسه وهذه قد تؤدي إلى بروز مشاكل من حيث قلة الخبرة في التنظيم مما يعني عدم وجود الفهم الدقيق لمعنى الهيكلة التنظيمية للإدارة والتي تساهم في تجاوز الكثير من الصعوبات التي تواجهها تلك المشروعات.

أضف إلى ذلك ما يتعلق بالإدارة والتسويق والخبرة بالأنظمة المحاسبية والجهل بالمتطلبات والتنظيمات القانونية ومشاكل أخرى تؤدي إلى الفشل أو إلى حدوث خسائر.

وأخيرًا وإن كان ذلك يمكن أن يكون من أكثر المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات، ألا وهو غياب الدعم الحكومي اللازم والحتمي في عملية دعم وحماية هذه الصناعات، ومساعدتها في مواجهة المنافسة الخارجية والتي قد تقضي على أية عملية استثمار قد يقدم عليها صاحب المشروع.

ومن التحديات التي تجابه المشاريع متناهية الصغر عدم كفاية التمويل من المانحين، واللوائح القانونية غير المناسبة، إضافة إلى عدم وجود نظام موحد للإبلاغ والرصد

لمؤسسات التمويل الأصغر، كما أن هناك تحديات عديدة أخرى مثل زيادة المنافسة، والمنتجات المبتكرة والمتنوعة، والربحية، وفجوات الاتصال وعدم كفاية الوعي، وانخفاض الإهتمام بالاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، مع توفر دعم محدود لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وعدم وجود نظام موحد لتقارير ومراقبة الأداء[١].

حالة التمويل الأصغر في العالم العربي وتحدياته:

قبل الخوض في هذه الفقرة لا بد من تبيان المقصود بالتمويل لغة ومعنى.

ففي اللغة: جاء في القاموس المحيط[٢]: ومُلْتَ تَمالُ ومِلتَ وتمَوَّلتَ: كثر مالك ... ومُلْتُه (بالضم): أعطيته المال. ويستفاد منه أن التموّل كسب المال (تموّلت كثر مالك) والتمويل هو: إنفاق المال فأموِّلُهُ تمويلًا أي أزوده بالمال.

أما في الإصطلاح: فقد جاء في القاموس الاقتصادي[٣]: عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها ... فإنها تضع برنامجًا يعتمد على جانبين هما:

١. **جانب مادي:** أي حصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع.
٢. **جانب مالي:** يتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل، **وعلى هذا فإن التمويل يعتمد على ثلاثة أمور هي:**
   - مصادر الأموال.
   - كلفة الأموال.

---

(1) Dahir, Ahmed, Tall, Ahmed, the Challenges Facing Microfinance Institutions in Poverty Eradication: A Case Study in Mogadishu, International Journal Social Sciences and Education, 2015/02/01,Vol.2.

(٢) الفيروز أبادي – القاموس المحيط ح٤ ص٥٢ (مادة مول) – لسان العرب لابن منظور ح١١ ص٦٣٦ (مادة مول).

(٣) د. محمد بشير علبة ط١١ -المؤسسة العربية للدراسات والنشر -بيروت.

- كيفية استخدام الأموال[١].

تشير البيانات المتوفرة إلى أن التمويل الأصغر في المنطقة العربية واصل نموه بمعدلات قياسية، إذ بلغ الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة (٣،٠٦٧،٩٦٤)، مقترضًا حتى نهاية ٢٠١٣م، بمحفظة قروض إجمالية بلغت (٧٦٦،١٨٢،٢٣٥) دولارًا أمريكيًا[٢]، وعلى الرغم من الإرتفاع الحاصل في أعداد المقترضين، تشير التقديرات المتحفظة إلى وجود فجوة انتشار مقدارها (١٩) مليون شخصًا مؤهلين للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للوصول إليه.

مفهوم التمويل الأصغر:

تعرف القروض متناهية الصغر على أنها القروض الصغيرة التي تمنح للأفراد للقيام بإدارة عمل ذاتي أو للبدء في تأسيس عمل صغير مدر للدخل، وتمنح هذه القروض عادة من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال المؤسسات المالية التجارية[٣].

إسهامات المشاريع متناهية الصغر في المتغيرات الاقتصادية:

تؤثر المشاريع متناهية الصغر تأثيرًا مهما في عدد من المتغيرات الاقتصادية تسهم في الحد من شرور بعض منها.

١. البطالة:

بلغ عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي ككل عام ٢٠١٣م حوالي (١٨،١) مليون عاطل وبمتوسط معدل بطالة غير مرجح يبلغ حوالي ١٧،٤%، وهو أعلى معدل

---

(١) عبدالحميد محمود البعلي، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إمكانية ابتكار الأساليب والأدوات والعلميات الجديدة في التمويل) متاح على مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية:
http://www.kantakji.com/small-and-medium-enterprises-sme.

(2) www.sanabelnetwork.org.

(3) Canada- Ontario Business Service Center. 2008. "Sources of Micro- credit Financing",ttp://www.canadabusiness.ca/servlet/ContentServer?cid=11115771 19231&Lang=en&pagename=CBSC_ON %2 Fdisplay&c=GuideFactSheet (25/3/08).

بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسة الأخرى في العالم[١].

وتبين أن الوطن العربي يحتاج إلى توفير حوالي ٣٥ مليون فرصة عمل، أي أكثر من ثلث عدد العاملين الموظفين حاليًا في كل الوطن العربي، لتخفيض معدلات البطالة إلى النصف مع حلول عام[٢] ٢٠٢٠م. كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب ١٥-٢٥ سنة، ٤٨% في عام ٢٠١٠م[٣].

وأكّد تقرير منظمة العمل الدولية[٤]، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم «خصوصًا بين الشباب» يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتبر ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم، مقدرًا هذه النسبة بـ١١,٥% في العام ٢٠١٣م، في حين أنها تبلغ ٦% حول العالم في العام نفسه[٥].

وتكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر في الحد من البطالة من خلال (المساهمة في توفير وظائف جديدة، تدر على أصحابها دخلًا، كما هو الحال في نتائج التمويل الأصغر في مصر، إذ أدى إلى إنشاء مشروعات جديدة).

٢. الفقر:

بلغت نسبة الفقر في كل من تونس والأردن وسوريا والبحرين بين ١٠و٢٠%، فيما تراوحت نسب فقر الدخل في كل من العراق ومصر وفلسطين بين ٢٠و٣٠%. ومازالت نسبة تتأرجح مابين ٣٨و٤٦% من السكان ترزح تحت خط الفقر، في بعض الدول كاليمن والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر، وذلك بحسب بعض المسوحات المتوفرة في الدول العربية والمستندة إلى خطوط الفقر القُطْرِيَّة[٦].

---

(١) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٤م، ص٤٥

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) اتجاهات الاستخدام العالمية للعام ٢٠١٤م.

(5) ILO,2014

(٦) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لسنة ٢٠١٤م، ص٤٣-٤٤.

وتكمن أهمية المشاريع متناهية الصغر في الحد من الفقر، إذ إن باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولها وتنمية مشاريعها وبالتالي الحد من نسبة تأثرها بالصدمات الخارجية، كما أن للتمويل الأصغر أثر على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت دراسة بلانيت فاينانس أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل في زيادة الإيراد الشهري، والزيادة في الاستثمارات، ومستوى التوظيف والتشغيل(١).

٣. تمكين المرأة:

يرجع ارتفاع معدل نمو القوة العاملة في البلدان العربية إلى استمرار معدلات النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، ولا تزال حصة النساء من القوى العاملة في المنطقة منخفضة، إذ لم تتجاوز ٢٣,٢% سنة ٢٠١٢م(٢).

بيّنت إحدى الدراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض متناهية الصغر على النساء في بنجلادش، إذ اتضح أن ٧٢% من النساء عينة الدراسة، وجدن تحسنًا في دورهن لصنع القرار مقارنة بوضعهن قبل الحصول على القرض، إضافة إلى تحسن في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية المناسبة وتحسن في الخدمة التعليمية(٣).

التحديات التي تواجه التمويل الأصغر:

هناك الكثير من التحديات التي تجابه صناعة التمويل الأصغر في الدول النامية بشكل عام وبضمنها العالم الاسلامي، وعلى قدر تعلق الأمر بموضوع البحث يمكن تحديد التحديات الآتية:

---

(١) بلانت فايناس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، مايو ٢٠٠٨م، ص١٠٠.

(٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لسنة ٢٠١٤م، ص٤٥.

(3)(Qazi Khliquzzaman Ahmed, , Socio- economic and Indebtedness – Related Impact of Micro- credit in Bangladesh(UPL) 2007,2008,p.16-17.

١. ضعف استيعاب الفئات الاشد فقرًا:

من التحديات التي تجابه القروض متناهية الصغر عدم وصولها إلى الفئات الأشد فقرًا. فقد توصلت دراسات ميدانية أجريت للقروض متناهية الصغر في أمريكا الجنوبية من حيث تحسينها لدخول المقترضين إلى أن الفائدة من تلك المشاريع جاءت بحسب درجة الفقر للمقترض، حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقرًا[١]، وإلى الشيء ذاته توصلت دراسة أخرى حول تمويل المشاريع متناهية الصغر في باكستان[٢].

٢. إرتفاع أسعار الفائدة:

تعاني صناعة التمويل الأصغر -أيضًا- من مشكلة ارتفاع معدلات سعر الفائدة، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن القروض متناهية الصغر تبدو وكأنها عبء لانهاية له لغالبية المقترضين، فهؤلاء يدفعون فوائد Base Interests تتراوح مابين ١٠-١٥% وأحيانًا تصل إلى ١٨% -إلا أنه وجد أن احتساب سعر الفائدة بمعدل تراكمي سيصل إلى ٢٧-٣١% -هذا بالنسبة لبنك جرامين، وقد تصل إلى معدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى (٤٢%) لسعر الفائدة[٣].

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م، فرضت ولاية أندرا براديش، وهي واحدة من

---

(1) Sergio Navajas,Mark Schreiner, Richard L.Cladio Gonzalez-Vega, and Jorge Rodrigues- Meza(1998), Microcredit and the Poorest of the Poor: Theory and Evidence From Bolivia, Economics and Sociology , Occasional Paper No. 2524, December 29, 1998,Rural Finance Program, The Ohio State University ,www-age con.ag.ohio-state.edu/Rural Finance,p p. 25-26.

(2) Heather Montgomery(2006), Serving the poorest of the poor: the poverty impact of the Khushhali Bank in Pakistan, In John Weiss and Haider A. Khan(editors), Poverty Strategies in Aisa: A Growth Plus Approach, Asian Development Bank Institute (ADBI), 2006,Printed and bound in Great Britain by MPG.

(3) Qazi Khliquzzaman Ahmed, Socio- economic and Indebtedness – Related Impact of Micro- credit in Bangladesh (UPL) 2007,pp. 36-37.

أكثر ولايات الهند اكتظاظًا بالسكان، فرضت إجراءات صارمة على مؤسسات التمويل المتناهي الصِغَر الخاصة، فحظرت العديد من أنشطتها وأكدت للمقترضين أنهم لا يحتاجون إلى تسديد قروضهم(١).

يعاني التمويل الصغير من مشكلة ارتفاع تكلفة التمويل من (٣٠%) إلى (٧٠%) في نظام التمويل الصغير القائم على الفائدة، مما يسبب مشقة كبيرة بالنسبة للمقترضين من أجل خدمة ديونهم. فلا عجب أن يصف وزير المالية في بنغلادش في خطابه الذي ألقاه في قمة دكا ٢٠٠٤م، معدلات الفائدة للتمويل الصغير في بنغلادش بأنها معدلات ابتزازية(٢).

٣. شح مصادر التمويل:

كما أن التمويل الأصغر يعاني من تحد آخر، وهو شح الموارد التي هي تحت تصرف مؤسسات التمويل الصغير. ويبدو أن هذه المشكلة صعبة الحل ما لم يندمج قطاع التمويل الصغير مع البنوك التجارية، التي لا تقرض عادة صغار المقترضين، لما يرتبط به هذا التمويل من إرتفاع المخاطر والتكاليف(٣)، وقد أشرنا إلى وجود فجوة في تغطية الاحتياجات في المنطقة العربية تبلغ قيمتها (١٩) مليون مقترض تقريبًا.

حالة التمويل الأصغر في العالم العربي:

تشير البيانات المتوفرة إلى أن التمويل الأصغر في المنطقة العربية واصل نموه بمعدلات

---

(١) شاشي ثارور، أزمة التمويل متناهي الصغر:
http://www.project-syndicate.org/commentary/the-crisis-of-microfinance/arabic#ObqCfzved5DFh4Ai.99.

(٢) محمد عمر شابرا، الازمة المالية العالمية، هل يمكن للتمويل المالي الاسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق يونس المصري، منشور في الازمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، إعداد مجموعة من الباحثين، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز النشر العلمي، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

قياسية، إذ بلغ الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة (٣,٠٦٧,٩٦٤) مقترض حتى نهاية ٢٠٠٩م، بمحفظة قروض إجمالية بلغت (١,٥٩) بليون دولارٍ أمريكي.

وعلى الرغم من الإرتفاع الحاصل في أعداد المقترضين، تشير التقديرات المتحفظة إلى وجود فجوة انتشار مقدارها (١٩) مليون شخصٍ مؤهلين للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للوصول إليه[١].

ومن جهة أخرى فإنه يُحجم ما يقدر بـ٧٢% من سكان البلدان ذات الأغلبية الإسلامية عن استخدام الخدمات الرسمية المالية، حيث يرى هؤلاء أن الأدوات التقليدية غير متوافقة مع المباديء المالية التي أرستها الشريعة الإسلامية، كما أبرزت الدراسات إلى أن من المعوقات الرئيسة للإئتمان في المنطقة العربية تلك التي تتمثل في إرتفاع سعر الفائدة[٢]، والاعتبارات الشرعية بشأن حرمة فوائد القروض[٣].

مما سبق:

تبين بأن تحديد مفهوم محدد للمشاريع الصغيرة أو المتناهية الصغر أمر في غاية الصعوبة، بل قد نجد أن المؤسسة الواحدة تجري تغيّرات دورية تطور بالمفهوم، ويرجع سبب ذلك إلى إختلاف الجانب القانوني ودرجة التقدم العلمي والتقني والاقتصادي لكل بلد. وأوضح الفصل الأهمية الإقتصادية التي تحظى بها المشاريع الصغيرة سواء على مستوى العالم المتقدم والنامي أو المتخلف صناعيًا، ودورها في معالجة مختلف المعضلات الإقتصادية التي تشكل البطالة أبرزها.

من جهة أخرى ظهرت تحديات كبيرة تواجه تقدم هذه الصناعات على مستوى العالم

---

(١) شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)، التقرير العربي الاقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، ص٤.

(٢) التمويل الأصغر الاسلامي: سوق متخصصة ناشئة، مذكرة مناقشة مركزة، رقم ٤٩، أغسطس/آب/٢٠٠٨م، CGAP.

(٣) التقرير العربي الاقليمي للتمويل الأصغر، مصدر سبق ذكره، ص٩.

النامي، وبضمنه عالمنا الإسلامي والعربي تحد من نمو المشاريع الصغيرة سواء على الصعيد الفني والإداري أو من ناحية التمويل، فضلًا عن مدى توفر البيئة الاقتصادية الملائمة للدعم والحماية اللازمتين.

كما استعرض الفصل بشكل موجز واقع التمويل الأصغر في العالم العربي، مركزًا على أبرز الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يحدثها في أبرز المتغيرات الإقتصادية الكلية، كما حدد أبرز المشاكل التي تجابه التمويل الأصغر في العالم بشكل عام، وتميز عالمنا الإسلامي بمشكلة الفائدة المحرمة شرعًا بشكل خاص.

وحيث إن المؤسسات (المشروعات) الصغيرة باتت واحدة من السبل المهمة لمعالجة ظاهرة الفقر والبطالة والفئات المهمشة، الأمر الذي يحتم البحث عن موائمتها للشريعة الإسلامية، وهذا ما سيحاوله الفصل القادم، إذ سيبحث عن شكل هذه المؤسسة في تطبيقات السنة النبوية.